جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
القانون الخاص

التنظيم القانوني لرسملة الديون

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدَّم بها الطّالب

عبدالسلام محمد حامد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ. المتمرس. الدكتور

ابراهيم اسماعيل ابراهيم

أستاذ القانون التجاري

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ
تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ ١٥٢

صدق الله العلي العظيم

سورة الصف – الآية (١٠)

الإهداء

إلى ...

❖ رسـول الإنسـانية والرَحمـة، إلى معلـم البشَـرية الأول وأهـل بيتـهِ الطيبين الطاهرين ... محمد ((ﷺ)) .

❖ الـدعاء الخالـد والـذي بـدعائها فتحـت لي أبـواب الإجابـة...أمي ((حفضها الله)).

❖ من شاركني التعَب وعناء الدراسة وبقيتْ صابِرة... زوجَتي.

❖ من بعثوا الأَملَ في حياتي ... أولادي.

أهدي

ثَمرة عَملي المُتواضِع هذا .

الباحث

الشكر والعرفان

إلهي، لو أردتُ أن أؤدّي شكرَ واحدةٍ من نعمك لعجزتُ عن ذلك، إلهي، فلك الحمد دائمًا، ولك الشكر واصبًا أبدًا، بقدر ما صلّيتَ على محمدٍ وآل محمد، صلّى الله عليه دائمًا وأبدًا وبعد:

أتقدّم بعظيم الامتنان ووافر الشكر والعرفان لكلّ من أسهم في إنجاز هذه الرسالة من عائلةٍ وأصدقاءَ وزملاء، لهم مني خالص الامتنان والتقدير. كما أتقدّم بوافر الشكر والامتنان لكم على ما تحيطوننا به من علمٍ ومعرفة.

وأعبّر عن امتناني لكلّ من أسهم في إنجاح هذا العمل، وفي مقدّمتهم أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور المتمرّس إبراهيم إسماعيل الربيعي، عافاه الله، لما له من دورٍ أبويٍّ إنسانيٍّ في متابعتي وتوجيهي نحو طريق الصواب.

ولا يفوتني أن أتقدّم بعظيم الشكر والامتنان إلى إدارة مؤسسة العلمين العلمية، لا سيما الدكتور إبراهيم بحر العلوم، والمرحوم العلّامة السيد محمد بحر العلوم، وعمادة معهد العلمين ممثّلةً بالدكتور زيد العكيلي، وكافّة الكادر الإداري والعلمي، لا سيما الفرع الخاص برئاسة الأستاذ الدكتور إبراهيم الربيعي، على كلّ ما قدّموه لنا من مساعدةٍ وإشرافٍ ومتابعةٍ في الحصول على شهادة الماجستير.

ولا يفوتني أيضًا أن أتقدّم بوافر الاحترام والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين جميعًا، إذ أقف اعتزازًا لما سيبذلونه من جهودٍ مشكورةٍ في مناقشة هذا البحث المتواضع، وتفضّلهم بمنحي شرف الإفادة من ملاحظاتهم القيّمة وتوجيهاتهم المسدّدة.

فجزاكم الله خيرًا، ورفع مقامكم، وحفظكم بحفظه ورعايته.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدّمة	١ – ٧
الفصل الأول: الإطار القانوني المفاهيمي لرسملة الديون	٩ – ٨٩
المبحث الأول: مفهوم رأس مال الشركة المساهمة	٩ – ٥٤
المطلب الأول: ماهية رأس مال الشركة المساهمة	١٠ – ٢٩
الفرع الأول: تعريف رأس مال الشركة المساهمة	١١ – ١٨
الفرع الثاني: أنواع رأس مال الشركة المساهمة	١٩ – ٢٩
المطلب الثاني: تغيير رأس مال الشركة المساهمة	٢٩ – ٥٤
الفرع الأول: زيادة رأس مال الشركة المساهمة	٣٠ – ٤٠
الفرع الثاني: تخفيض رأس مال الشركة المساهمة	٤٠ – ٤٥
المبحث الثاني: مفهوم رسملة الديون	٥٥ – ٨٩
المطلب الأول: ماهية رسملة الديون	٥٦ – ٨١
الفرع الأول: تعريف رسملة الديون	٥٧ – ٦٢
الفرع الثاني: مزايا وعيوب رسملة الديون	٦٢ – ٧٤
الفرع الثالث: الطبيعة القانونية لرسملة الديون	٧٤ – ٨١
المطلب الثاني: صور رسملة الديون	٨١ – ٨٩
الفرع الأول: رسملة العقود التجارية	٨٢ – ٨٦
الفرع الثاني: رسملة العمليات التجارية	٨٦ – ٨٩
الفصل الثاني: الأحكام القانونية لرسملة الديون	٩٠ – ١٦٨
المبحث الأول: الضوابط القانونية لرسملة الديون	٩١ – ١٣٩
المطلب الأول: شروط رسملة الديون	٩٢ – ١١٨
الفرع الأول: الشروط العامة للرسملة	٩٢ – ١٠٧
الفرع الثاني: الشروط الخاصة	١٠٨ – ١١٨
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لعملية رسملة الديون	١١٩ – ١٣٩
الفرع الأول: مرحلة التحضير	١٢٠ – ١٢٦
الفرع الثاني: مرحلة التنفيذ	١٢٦ – ١٣٩
المبحث الثاني: الآثار القانونية لرسملة الديون وما يترتب عليها من مسؤولية	١٣٩ – ١٦٨
المطلب الأول: الآثار القانونية لرسملة الديون	١٤٠ – ١٥٦
الفرع الأول: آثار الرسملة على رأس مال الشركة	١٤١ – ١٤٣
الفرع الثاني: آثار الرسملة على المساهمين والدائنين	١٤٤ – ١٥٠
الفرع الثالث: أثر الرسملة على المركز القانوني للشركة	١٥٠ – ١٥٦

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية المترتبة على رسملة الديون	١٥٧ – ١٦٨
الفرع الأول: عناصر المسؤولية	١٥٧ – ١٦٤
الفرع الثاني: جزاء المسؤولية	١٦٤ – ١٦٨
الخاتمة	١٦٩ – ١٧٥
المصادر والمراجع	١٧٦ – ١٨٦
Abstract	B

المستخلص

تتناول هذه الدراسة التنظيم القانوني لرسملة الديون بوصفها إحدى الآليات الحديثة لإعادة هيكلة الشركات المتعثرة ماليًا، وذلك من خلال تحويل الديون المستحقة في ذمة الشركة إلى حصص أو أسهم في رأس مالها، بما يؤدي إلى تخفيض التزاماتها وتحسين مركزها المالي، مقابل دخول الدائن في هيكل الملكية بصفته شريكًا أو مساهمًا. وتبرز أهمية الموضوع في ظل تزايد حالات التعثر المالي عالميًا، والحاجة إلى أدوات قانونية فعّالة توازن بين إنقاذ المشروع الاقتصادي وحماية حقوق الدائنين والمساهمين.

استعرضت الدراسة أن رسملة الديون تخضع لجملة من الضوابط، كتحقق الدين وثبوته، وموافقة الجهة المختصة في الشركة، ومراعاة حقوق المساهمين خاصة حق الأولوية، مع ضمان عدالة تقييم الدين، وعدم الإخلال بمبدأ المساواة بين الدائنين إذ تؤدي إلى تخفيف أعباء الشركة، وتحمل الدائن مخاطر الاستثمار، واحتمال انخفاض نسب ملكية المساهمين الحاليين.

وخلصت الدراسة إلى أن رسملة الديون تمثل أداة فعالة لإنقاذ الشركات المتعثرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أن نجاحها يتوقف على وجود تنظيم تشريعي واضح يحقق التوازن بين اعتبارات العدالة وحماية الائتمان وتشجيع الاستثمار، مع تعزيز الدور القضائي في مراقبة مشروعية إجراءات الرسملة وضمان عدم التعسف في استخدامها وتقترح الدراسة على المشرّع العراقي تنظيم عملية رسملة الديون عن طريق تعديل قانون الشركات العراقي النافذ رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل بإدراج نصوص صريحة ومتكاملة تنظم رسملة الديون،

المقدمة

لغرض الاحاطة بكل جوانب المقدة قسمناها الى الفقرات التالية :

أولا: التعريف بموضوع الدراسة

تعد رسملة الديون من الأدوات المالية المهمة، التي تلجأ إليها الشركات لإعادة هيكلة أوضاعها المالية وتعزيز مركزها المالي عندما تتعرض إلى مخاطر المديونية وتعثر التسديد والخشية من الإفلاس عن طريق عملية تحويل الديون المرتبة في ذمة الشركات إلى أسهم يتملكها الدائنون، وبذلك يتحول المركز القانوني لهؤلاء الدائنين من صفتهم هذه إلى مساهمين في الشركة، إلا أن غياب إطار قانوني موحد واضح في بعض التشريعات المقارنة ومن ضمنها القانون العراقي اذ يفتقد قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل لتنظيم قانوني لعملية رسملة الديون، مما يثير العديد من الإشكالات بصدد التنظيم القانوني لتلك العملية، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المساهمين والدائنين وضمان الشفافية والإفصاح والإجراءات والقواعد الواجب اتباعها لتنفيذ عملية رسملة الديون، إذ تزداد هذه التحديات تعقيداً في ظل تعدد أشكال الرسملة، ودخول جهات غير تقليدية كشركات الاستثمار المالي او المصارف وغيرهم من الجهات المالية الأخرى .

إن موضوع رسملة الديون يعد من أحد الآليات القانونية والمالية الحديثة التي تهدف إلى معالجة أوضاع التعثر المالي، وتحسين الهياكل الرأسمالية للشركات، وتحقيق التوازن بين مصالح الدائنين والمدينين في إطار قانوني منضبط. من خلال عملية تحويل الديون المستحقة في ذمة الشركة، كلياً أو جزئياً، إلى أسهم في رأس مالها، بما يؤدي إلى انقضاء الدين في حدود ما تم تحويله، مقابل اكتساب الدائن صفة المساهم. ويُعد هذا النظام من الأدوات المتقدمة لإعادة الهيكلة المالية، إذ يسمح بتخفيف أعباء المديونية، وتعزيز الملاءة المالية، وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، ومن ثم فان بحث عملية رسملة الديون من جوانبها القانونية والاقتصادية،

وتحليل مدى كفاية التنظيمات القانونية الحالية في ضبطها، يعد ضرورة بحثية وعلمية ملحة تصب في مصلحة كل الأطراف المتأثرين بهذه العملية المالية المهمة.

ثانيا أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية العملية والنظرية لرسملة الديون في الوقت الراهن، خاصة في ظل تزايد حالات التعثر المالي للشركات نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية، وتقلبات الأسواق، والظروف الاستثنائية التي تؤثر في النشاط التجاري والاستثماري. فقد أضحت رسملة الديون إحدى الآليات الأساسية التي تعتمدها التشريعات الحديثة كبديل عن التصفية والإفلاس، لما توفره من إمكانية لإنقاذ الشركات المتعثرة والحفاظ على استمرارية نشاطها، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وحماية فرص العمل.

وتكمن الأهمية النظرية للدراسة في إسهامها في إثراء البحث القانوني المتخصص في مجال الرسملة، من خلال تقديم تحليل للإطار القانوني لرسملة الديون، وبيان ماهية الرسملة من الناحية القانونية، وصورها، والشروط الواجب توفرها في تلك العملية وإجراءاتها وآثارها القانونية والاقتصادية المختلفة والمسؤولية القانونية المترتبة عن تلك العملية. كما تسهم الدراسة في سد النقص النسبي في الدراسات العربية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بشكل شامل ومقارن، إذ غالباً ما يتم تناوله بشكل جزئي أو عرضي ضمن دراسات أوسع عن الإفلاس أو إعادة التنظيم.

أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في كونها تقدم نتائج يمكن أن يستفيد منها المشرّع عند سن او تعديل النصوص القانونية ذات الصلة، كما يمكن أن تشكل مرجعاً للمهتمين من المستشارين القانونيين، ومديري الشركات، والقضاة والمحامين عند التعامل مع حالات رسملة الديون في الواقع العملي. كذلك، تساعد الدراسة في توضيح الضمانات القانونية الواجب توفرها

لحماية مختلف الأطراف المعنية، وبخاصة الدائنين الأقلية والمساهمين القدامى، بما يعزز الثقة في هذا النظام ويشجع على استخدامه بصورة فعالة.

ثالثا: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن بوصفه المنهج الأنسب لدراسة موضوع التنظيم القانوني لرسملة الديون. من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، واستجلاء مدى نجاح هذه التشريعات في تحقيق التوازن في عملية رسملة الديون بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي وضمانات العدالة القانونية، واستقراء أحكام القضاء، وبيان الاتجاهات الفقهية المختلفة، مع الوقوف على أوجه القوة والقصور في كل تنظيم قانوني بهدف إبراز الإطار العام للرسملة وتشخيص معالمها النظرية والتطبيقية بالتحليل والنقد.

أما المنهج المقارن، فيتمثل في مقارنة التنظيم القانوني لرسملة الديون في عدد من قوانين الشركات المقارنة، على الرغم من أن غالبية التشريعات العربية لم تتناول رسملة الديون بالتنظيم مثل القانون العراقي والمصري إلا القليل منها تناولها بصورة عرضية في اطار زيادة رأس المال مثل التشريع الأردني والاماراتي، لهذا ستكون المقارنة بين قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات المصري قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧مع الإشارة لبعض القوانين التي انفردت بأحكام قانونية متميزة مثل القانون السعودي او الاماراتي او الفرنسي، وذلك للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتحديد مدى تأثر كل تشريع بالخلفية الاقتصادية والقانونية التي نشأ فيها. ولا تقتصر المقارنة على النصوص القانونية فحسب، بل تمتد لتشمل التطبيقات العملية، بما يسمح بتقييم فعالية كل نظام قانوني في تحقيق الأهداف المرجوة من رسملة الديون.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية التي تسهم في تعميق الفهم القانوني لرسملة الديون وتطوير تنظيمها التشريعي. ويتمثل الهدف الرئيس في تحليل التنظيم القانوني لرسملة الديون وبيان مدى كفايته وفعاليته في معالجة أوضاع التعثر المالي للشركات، وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة.

ومن بين الأهداف التفصيلية للدراسة، توضيح مفهوم رسملة الديون وتسعى الدراسة كذلك إلى تحليل الشروط القانونية الواجب توافرها لإجراء رسملة الديون، والإجراءات المتبعة لاعتمادها وتنفيذها، مع بيان الآثار المترتبة عليها بالنسبة للمدين والدائنين والمساهمين. كما تهدف إلى تقييم مدى توفير التشريعات المقارنة للضمانات الكافية لحماية حقوق الدائنين غير المشاركين في الرسملة، وحماية الأقلية من المساهمين.

خامسا: إشكالية الدراسة

رغم أن رسملة الديون تعد أداة مالية مهمة لإعادة هيكلة الشركات وتعزيز ميزانياتها، إلا أن غياب إطار قانوني موحد وشامل ينظم هذه العملية في مختلف النظم القانونية يثير إشكاليات متعددة سواء من حيث حماية حقوق المساهمين والدائنين أو من حيث الشفافية والإفصاح. وتزداد هذه الإشكاليات تعقيداً في ظل تنوع أنواع الرسمة، مثل تحويل الديون إلى أسهم أو رسملة القروض من المساهمين، لذا تبرز الحاجة إلى بحث مدى كفاية التنظيمات القانونية الحالية في ضبط عمليات رسملة الديون، وتحقيق التوازن بين متطلبات إعادة التنظيم المالي للشركات وحماية حقوق مختلف الأطراف ذات الصلة.

سادسا: فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التنظيم القانوني لرسملة الديون، متى صيغ بصورة متوازنة، يمكن أن يشكل أداة فعالة لمعالجة التعثر المالي للشركات، دون الإضرار غير المبرر بحقوق الدائنين أو المساهمين .وتفترض الدراسة أن الاختلافات القائمة بين التشريعات في تنظيم رسملة الديون تؤثر بشكل مباشر في مدى نجاح هذه الآلية وفاعليتها، ومن خلال اختبار هذه الفرضيات عبر التحليل والمقارنة، تسعى الدراسة إلى التحقق من مدى صحة هذه الافتراضات، وبيان العناصر التي يجب توافرها في أي تنظيم قانوني لرسملة الديون ليكون فعالاً وعادلاً في آن واحد.

سابعا: تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من إشكالية الدراسة وفرضياتها، تسعى هذه الرسالة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية الرئيسة والفرعية. ويتمثل السؤال الرئيس في ما هو التنظيم القانوني لرسملة الديون؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها: ما المقصود برسملة الديون، وما شروطه القانونية؟ وما هي صور الرسملة؟ وما الشروط والإجراءات اللازمة لاعتمادها وتنفيذها؟ وما الآثار القانونية المترتبة عليها بالنسبة لمراكز الأطراف المعنية؟ وما دور الرسملة في تحقيق التوازن بين إنقاذ الشركات المتعثرة وحماية حقوق الدائنين والمساهمين؟

كما تطرح الدراسة تساؤلات حول كفاية الضمانات التي يقرها المشرّع لحماية الدائنين في الرسملة، وحماية الأقلية من المساهمين، وتسعى الإجابة عن هذه الأسئلة إلى بناء تصور متكامل حول فعالية رسملة الديون، وتقديم مقترحات تشريعية تسهم في تطوير تنظيمها القانوني.

ثامنا: الدراسات السابقة

شهد موضوع رسملة الديون اهتماماً متزايداً في الفقه القانوني المقارن، لا سيما في بعض الأبحاث التي تناولته في إطار إعادة الهيكلة كأداة لإعادة تنظيم الشركات المتعثرة ومن اهم الدراسات السابقة في هذا المجال هي:

١- **د. ميسون عبد الوهاب المصري**، رسملة الديون في الشركات المساهمة المغفلة، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، مجلد ٢، العدد ٤، ٢٠٢٢.

هذه الدراسة على شكل بحث أكاديمي تناول رسملة الديون في إطار عام من دون أن يتطرق لعمق العملية من حيث آثارها وإجراءات إصدارها والعلاقات القانونية المترتبة عنها والمسؤولية القانونية التي تقع على الشركة المصدرة لعملية رسملة الديون.

٢- **إسماعيل بن سعيد بن سليم الخصيبي**، رسملة ديون الشركة المساهمة، رسالة ماجستير، جامعة الشرقية، كلية الحقوق قسم القانون الخاص، مصر، ٢٠٢٥.

هذه الدراسة على شكل رسالة ماجستير تناولت رسملة الديون في إطار القانون العماني فقط دون المقارنة مع أي تشريع آخر بصورة وافية، ركز فيها على عملية تحويل السندات إلى أسهم وليس عملية الديون إلى اسهم.

٣- **سرمد كوكب الجميل وعمو غازي عزيز**، الرسملة وعلاقتها بحركة أسعار الأسهم بالتطبيق من عينة من الشركات المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية للمدة ١٩٩٣-٢٠٠١، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، كلية الرافدين، العدد ٣، ٢٠٠٦.

هذه الدراسة هي دراسة غير قانونية ركزت على الجوانب الاقتصادية وأثر الرسملة على أسعار الأسهم في عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

تاسعا: هيكلية الدراسة

الدراسة اعتمدت من الناحية الهيكلية وتقسيمها على التقسيم الثنائي من خلال تقسيمها على فصلين، وكل فصل قسم على مبحثين، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لرسملة الديون وقسم على مبحثين جاء الأول عن مفهوم رأس مال الشركة المساهمة والمبحث الثاني عن مفهوم رسملة الديون بينما جاء الفصل الثاني بعنوان الأحكام القانونية لرسملة الديون في الشركة المساهمة وقسم على مبحثين، جاء المبحث الأول لدراسة الضوابط القانونية لرسملة الديون والمبحث الثاني عن الآثار القانونية لرسملة الديون وما يترتب عليها من مسؤولية وختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والمقترحات.